هل تسلم الديمقراطية في ايدي الخبراء؟

هل يعجز الشعب وممثلوه عن معالجة شؤون العمران المعقدة

مقام الخبير وحدوده في الحكومات الديمقراطية

ان اعم ما يوجّه الى الديمقراطية في هذا العصر من اسباب النقد واكثرها شيوعاً بين الناس هو القول بعدم كفاية الرجل العامي للاضطلاع باعباء الحياة الاجتماعية وتبعاتها

يقولون ان في هذا العالم من اسباب التعقيد والتكليف ما يجعل المرء مضطرًّا الى ان يخطّ لنفسه في ذلك العالم طريقاً خاصًّا يتحمّل تبعتهُ هو ، وان الرجل العامي لا يستطيع الحكم على ما يقترح لمشاكل الاجتماع من حلول لجهله واهماله العناية بهذه الشؤون

وكما ان المرء يذهب الى الطبيب اذا احتاج الى استشارة طبية او الى مهندس اذا احتاج الى اخرى هندسية ، فكذا ايضاً مفروض على الناس حين يعالجون المسائل الاجتماعية ان يلجأوا في ذلك الى المختصين في المسائل الاجتماعية — هذا ما يقول به البعض من الناس . ويؤكدون فوق هذا ان اولئك الاخصائيين الاجتماعيين هم وحدهم القادرون على تبين السبل الفوعة في فوضى الحياة العصرية واضطراب مشاكلها ، وانهم هم لا سواهم يستطيعون ان يكتشفوا الحقائق ويقرروا مراميها واغراضها . اما الرجل العامي فما قيمته في عالم لم يدرّب فيه على كيفية تفهمه ؟ وعلى هذا فيجب اما ان تعهد مسألة وضع القوانين الاجتماعية الاساسية الى اولئك الاخصائيين والاّ فليس هناك مناص من تسرب اسباب الفساد الى نظام الحكم القائم

ويلوح لنا ان حظًّا وافراً من اسباب هذا التشكك في كفاية الديمقراطية ومقدرتها انما هو ردُّ فعل طبيعي لما كان يسود القرن التاسع عشر من ايمان راسخ بجوهر طيبة الرجل العامي . فـ « جفرسن » في امريكا ، و« بنثام » في انجلترا ، لم يكتفيا بالقول بانّ في رأي الجماعات صحةً طبيعية ، وانما قالا ايضاً بوجود حكمة غريزية فيما يستقر عليه اختيار الجماعات . وقد نشأ من فلسفة هذين الرجلين واشباهها ذلك المعتقد الذي يقرر ان اي انسان

(١) من مقال للاستاذ هارولد لاسكي استاذ علم السياسة في جامعة لندن نشر في مجلة هارپر

كان ، يستطيع ان يحسن الاضطلاع بتدبير الشؤون العامة من دون ان يتدرب عليه . واولئك الناس يقررون هذا وامثاله من دون ان يخطر لهم ان معالجة المسائل الاجتماعية المعالجة الصحيحة انما هي شيء اكثر صعوبة من معالجة اية مسألة من المسائل الكيمائية او الرياضية او غير ذلك . وليس من الناس من يزعم ان للرجل العادي حقاً او شبه حق في ابداء رأيه في معضلة من معضلات العلوم كمسائل الاثير والفيتامين فما بالهم يزعمون انَّ له القدرة على الاضطلاع بمسائل الاجتماع كفرض الضرائب وتعيين الرسوم الجمركية ووضع قواعد القانون الجنائي او ماهو منها بسبيل ؟

ونحسب نحن ان احداً من الناس لا يستطيع ان ينكر اليوم ان مشكلة واحدة من مشاكل الاجتماع لا يمكن ان تحل حلاً صحيحاً دون ان يتناولها احد الاخصائيين عن استحقاقٍ من عناية ومن تحليل — واي عضو من اعضاء البرلمانات في العالم يمكنهُ ان يدرك قواعد السياسة الواجبة لفهم روسيا السوفيتية بوحي الطبيعة فقط ، وانما هو يستطيع ذلك من سبيل جمع الحقائق التي توصل اليها اولئك الذين تدربوا التدرب الخاص على تفهم روسيا السوفيتية ودرس الاستنتاجات التي بنوها على هذه الحقائق — والرجل العادي لا يمكنهُ ان يخطط مدينة من المدن ، او ان يرسم نظاماً للمجاري او يحكم على وجوب التطعيم العام ضدّ الجدري ، او غير هذا وذاك ، دون ان يرجع في كل خطوة يخطوها الى آراء المتخصصين في تلك المسائل واشباهها ، وان هو لم يفعل ذلك تورط في اخطاء عظيمة

اما ان اسباب اية مسألة من المسائل يجب ان تبيَّن حدودها يد الاخصائي ، وتكشف عن اسرارها الكشف التام قبلما يستطيع الرجل العادي تفهم حقيقة معانيها ، فمما يتضح لكل من تأمل تيارات الحياة الاجتماعية في العصر الحاضر

* * *

ولكن الاصرار على ضرورة استشارة الاخصائي في كل خطوة يخطوها الانسان في سبيل اصطناع سياسة من السياسات شيء ، والاصرار على ان يكون رأي الاخصائي في ذلك هو الحكم النهائي في الامر ، شيء آخر

فما يعاب على التخصص انهُ يضحي بالبداهة او « وحي النفس » على مذبح نضوج الاختبار والتجربة وانهُ يولد في النفس عجزاً عن قبول الآراء الجديدة بعامل اشتغال الاخصائي الاشتغال الكلي بنتائجه الخاصة ، وكثيراً ما يعجز الخبير عن رؤية ما هو خارج دائرة خبرته . كذلك بشيء الاختصاص في نفس صاحبه سجية الكبر وهذا ما يجعل الاخصائي يخطىء احياناً رؤية ما هو تحت انفه . ثم ان الاختصاص قد يصطبغ بصبغة من التعصب لطائفة معينة حتى

انك قد ترى الرجل الاختصاصي يرفض كل ما يصدر من الآراء عن غير جماعة الاختصاص امثاله . وفوق كل هذا ، ان رجل الاختصاص ، وخاصة في المسائل الاجتماعية ، يعجز عن ان يدرك ان احكامه التي لا تكون واقعية في صميم طبيعتها ، قد تحتوي على اشياء تجعل تطبيقها متعذراً . ومن هنا كانت تلك الفوضى التي يتورط فيها الاختصاصي حين يخلط بين حقائق احكامه وخطرها ، وبين اهمية ما هو في سبيل تحقيقه من هذه الاحكام وتطبيقها

* * *

قلنا ان الاختصاصي يضحي بالبداهة او «وحي النفس» على مذبح نضوج الاختبار . وما من انسان يقرأ ما كتبه « تايلر » المهندس القدير الا ويتبين له ان شدة انكباب ذلك الرجل على بحث اقصى ما ينتجه العامل الواحد في اليوم من قطع الحديد ، قد جعله يعتبر العامل كآلة لانتاج قطع الحديد فقط ، ولسي في كل انحاء بحثه عن العامل انه شخص له ارادة انسانية ترغب وتريد ، وان نجاح بحثه يتوقف الى حد بعيد على اعتبار تلك الارادة والتيقظ لها — ورجال الاعمال الاختصاصيون الذين تنبأوا بسرعة انهيار صرح روسيا السوفيتية لان الروس قد ألغوا « حافز » الربح في العمل ، وهو ذلك الحافز الذي دلت الاختبارات على انه عريق في اصول المدنية الغربية ، نسوا ان الروس قد يستطيعون ان يعيضوا انفسهم عن حافز الربح القديم حافزاً آخر جديداً أشد قوة من ذلك الحافز القديم — ثم ان رجال الاقتصاد في القرن التاسع عشر كانوا يؤكدون ان في تحديد ساعات العمل خطراً على نجاح العمل ذاته ، وسهوا في دعواهم هذه عن مقدار الفوائد التي يجنيها العمل من تحديد ساعاته

لقد كان ينقصهم النظر السليم الذي يهديهم الى ان المنع في ناحية معينة يفضي الى البحث في النواحي الاخرى ويستمر عن اكتشاف طرق أدر للربح من الطرق الممنوعة

والخبر عادة ينقض ظهور الآراء الجديدة ، ولعل أظهر الامثلة على ذلك نجدها بين جماعة العلماء . فكلنا يعرف مقدار ما عاناه «جنر» من الصعاب حتى استطاع اقناع رجال الطب في عصره بخطورة التطعيم . وان معارضة علماء من طبقة رتشارد اون وآدم سدجوك لدارون لا تقل في شدتها عما لاقاه جاليليو في رومة . كذلك نجد ان جراحاً عظيماً من رتبة ممسن لم يجد فائدة ما في طريقة لستر الجراحية . وقد كانت المعارضة لباستور بين رجال الطب عظيمة حتى صرح انه لم يدر ان له هذا القدر من الاعداء . ونستطيع ان نذكر لك ما لا يأخذه الحصر من حوادث هذا القبيل مما يبين لك شدة احجام جماعة العلماء الاختصاصيين في قبول الآراء الجديدة ، وكل تلك الحوادث التي رفض فيها العلماء قبول صحتها انما مرد ذلك الرفض هو جدة الفكرة التي تقوم عليها تلك الحوادث ، والمرء عدو الجديد من الآراء

اما في المسائل الاجتماعية ، حيث قياس البرهنة على صحة الشيء او عدمها ، أشد صعوبة وأكثر تعقيداً ، فانك تجد ان اقوال الاخصائيين الاجتماعيين واعمالهم أشد حاجة الى الاثبات . فأحد علماء الاختصاص في الاجتماع لا يكاد يتأكد ان مسألة واحدة من مسائله الاجتماعية العديدة قد صيغت الصيغة التي تسوّغ قوله بان الاجابة عنها يمكن ان تفسر التفسير الصحيح . والرجل المختصُّ بعلم الاجناس مثلاً لا يكون مصيباً فيما يقوله الاّ حين يعترف ان مبلغ المامه بموضوعه انما هو في ادراك مقدار جهله لحدود ذلك الموضوع . والاخصائي بعلم اليوجنية لا يستطيع ان يفعل اكثر من ان يقرر ان بعض الصفات الوراثية من شأنها ان تضر بالجيل الذي يشتقُّ من الاصل الموبوء ، وانما هو لا يستطيع ان يُبين لنا حقيقة معنى الانسب للجنس ، ولا ان يكشف عن الوسائل التي تضمن لنا توليد الصفات التي تتوقف عليها صلاحية الجنس — ولئن كان من الجهل ان نقول انهُ قد قدّر للمرء ألاّ يعرف القوانين التي تسيطر على الحياة ، فأجهل من هذا ان نقول ان معارفنا كافية لجعل اي اخصائي في اي موضوع من الفروع الاجتماعية ، أن يدّعي لنفسه القدرة على تقرير رأي نهائي في امر من الامور الاجتماعية

وكثيراً ما يعجز المتخصص في الاجتماع عن ان يرى نتائج آرائه في حقيقة وجهها العامة. وكل انسان يبحث النتائج التي تقوم على اساس اختبار الذكاء مثلاً ، يمكنهُ ان يتحقق صحة ما قررناهُ . فالمرء لا يستطيع ان يخرج من تلك الاختبارات التي تعتمد لقياس مرتبة الذكاء، بشيء ذي قيمة ما لم يعرف بالتحقيق كم تدين صحة الاجابة عمّا يوضع من تلك الاسئلة لمختلف الاوساط التي تخرج منها الجماعات المتقدمة للامتحان . ولكن بالرغم من هذه الحقيقة الثابتة نجد نحن ان البعض من جماعة الصيكولوجيين يعتمدون على نتائج ما يقومون به من تجارب قياس الذكاء ويبنون على تلك النتائج الخاصة نظريات عامة خطيرة فيقولون مثلاً ان مهاجرين الطليان من مرتبة واطية في ذكائهم كأنَّ شيئاً من النظر السليم لا يحملنا على الشك في ان أمة أنجبت دانتي وبترارخ ومكيافلي وغيرهم لا يمكن ان يكون مستوى ذكائها واطئاً . والتسمح الذي من هذا القبيل مبعثهُ الاسراف في الاعتقاد بصحة النتائج التي يتوصل اليها البعض في تجاربهم الخاصة — هذا وامثاله من اسباب خلط الاخصائيين من شأنه ان يثير الشك في كفايتهم لمعالجة الامور السياسية معالجة متزنة سليمة

وأخطر ما تجدهُ في الخبراء من اسباب النقص هو ميلهم الذي يشبه التزمت الطائفي، فانت تكاد لا تجد منهم من يؤمن بوجود الحقيقة خارج حدود خبرتهم واختصاصهم ، واذا نحن اقررنا الاخصائيين على هذه الدعوى الخطيرة لم نسلم من التورط في اشد الاخطاء واخطرها في

مختلف الوان الحياة الاجتماعية، لاننا نتعرض في ذلك الى قبول كثير من الاخطاء كحقائق ثابتة لاشك فيها. وكلنا يعرف مثلاً ان امراء البحر كثيراً ما يعجزون عن معالجة السياسة البحرية عجزاً بيناً. وان أعاظم المصلحين الحربيين اضطروا في تنفيذ مشروعاتهم الى مواجهة اشد المقاومة من الرجال العسكريين الفنيين، وتاريخ الدبابة في الحرب العظمى الاخيرة انما هو في الواقع تاريخ مشروع قام به رجال غير حربيين، ولم يستطع رجال الحرب الفنيون ادراك قيمتها الحربية الا بعد صعوبات جمة

وفي الحق ان رجل التخصص يفقد — بعامل شدة استغراقه في حياة واحدة رتيبة في كل بحث يتناوله في حدود اختصاصه — مرونة الذهن، ويصير غير صالح لسرعة التكيف بحسب تجدد الاحوال، وينكر بحق وبغير حق، جميع الاختبارات التي لا تتساوق مع اختباراته الخاصة به

وليس من الناس من هو اكثر استعداداً من الاخصائيين لتقدير المصاعب التي توجد داخل حدود اختصاصهم، كما انهُ لا يوجد من هو اقل استعداداً منهم لمواجهة المشكلات التي تبدو خارج حدود اختصاصهم — ويلوح لنا ان التخصص من شأنه ان يولد في النفس انقباضاً عن كل اختبار غير مألوف لديه، وعجزاً عن التكيف بشتى الملابسات، وكلتا حالتين السجيتين من شأنهما ان يجعلا الرجل المتخصص في شكٍّ من النجاح في الاحوال التي يُعهد اليه فيها بالاشراف الأعلى على امر من الامور العامة

وربما كانت اسباب ذلك ان الرجل المتخصص يندر ان يفهم الرجل العامي. فالشيء الذي يعرفهُ المتخصص يعرفهُ معرفة تامة مستوفاة بحيث يصبح لا يطيق اولئك الناس العاديين الذين يضطر الى ان يفهمهم ما لا يفهمون — ولما كان الرجل المتخصص يعالج اشياء خاصة به نجده يميل الى حسبان الناس مضطرين الى قبول النتائج التي يتوصل اليها في حدود اختصاصه، دون ان يبدو منهم اعتراض ما. وهو كثيراً ما يفقد ايضاً تلك الحاسة التي يدرك بها ان النتائج التي يتقبلها الناس برضاهم اعظم فائدة من النتائج التي تفرض عليهم احكامها فرضاً

فرجال الحكم في الهند، تراهم لا يعتقدون بأن الهندي له ما لغيره من البشر من حقوق تعين نوع الحكم الذي يرغب فيه، ورجال الحكومة الرسميون (الموظفون) يميلون بسهولة الى الاعتقاد بأن رجال المجالس النيابية ومن هم في حكمهم من ممثلي الامة، انما هم حجر عثرة تقف في سبيل اداء اعمالهم الرسمية الحكومية. والمؤرخون المحترفون قد لا يقدرون قيمة عمل مؤرخ هاوٍ مثل ولز في وضعه تاريخهُ العام مثلاً. ويوجد في وزارة خارجية انجلترا من رجال الاختصاص من ابدى رأياً في المسألة الصينية مبنيًّا على ان

العينين طبيعة بشرية تختلف عن طبيعة الانجليز

ويميل رجل الاختصاص الى جعل موضوع اختصاصه ، مقياس الحياة بدلاً من ان يجعل الحياة ذاتها هي مقياس موضوعه — وتنتهي نتيجة هذا المنطق الغريب في اكثر الاحايين ، الى العجز عن حسن التفطن ، والى الخلط بين المعرفة والحكمة — وقد قال الاستاذ « هوبهوس » ان رجل التخصص وهو ما كان يعتبر في الماضي كنعمة الهية ، سوف يكون في المستقبل مصدر خطر عام

واولئك الاشخاص المختصون تزداد اخطارهم بازدياد نزعة الاختصاص في نفوسهم . ذلك ان الكيماوي او الطبيب او المهندس مثلاً ، ليسوا هم اختصاصيين في الحياة وشؤونها وانما هم اختصاصيون في مهنهم فقط ، وكلما زادت بهم نزعة الاختصاص ، زاد استعدادهم للاستغراق في حياة واحدة رتيبة ، وكل استعدادهم لفهم الحياة حولهم وهم وامثالهم من المتخصصين ، لا يجدون من الوقت ، بعد ما يصرفونه في شؤون اختصاصهم ، ما يكفي لصرفه في سبيل فهم الحياة حولهم . وقد كان اللورد « كيلفن » امهر رجال الطبيعيات وكانت لمكتشفاته في ما يرتبط بعد اسلاك التلغراف اكبر اثر ، ولكن لما عهد اليه بتولي شركة من شركات مد تلك الاسلاك فشل وخسرت الشركة خسارة مالية جسيمة . والمستر فورد رجل من عظماء رجال الاعمال في العصر الحاضر ولكنهُ حين يجلس يتحدث في غير شؤون اختصاصه تكشف عن عامية ان لم نقل مع باقي عقليات العامة فهي ولا شك اسخف منها

وفي الاجمال ان رجل الاختصاص يظل رجلاً اختصاصيًا طالما حصر نفسه في حدود دائرة اختصاصه ، اما اذا تخطى تلك الحدود ودخل ميادين الشؤون الانسانية العامة فليس هو بالرجل الاختصاصي والطبيب او المهندس او غير هذا وذاك من رجال الاختصاص ، اذا اسند اليه مركز ليس من حدود اختصاصه في شيء من مثل رئاسة جمهورية ، او زعامة حزب ، او غير ذلك وجب ان يتخلص في مهنته الجديدة ، من آثار عقلية المتخصص والا ناء بالحرية في القيام باعباء مهنته الجديدة . والحكمة التي يحتاج اليها المرء في ادارة دفة الشؤون العامة ليست هي في فنون الاختصاص ، وانما هي في دقة الاتزان ومراعاة التناسب ، او هي في معرفة كيف يستغل المرء مواهب غيره ، وفي صحة الحكم على مقدار ما في مبدأ من المبادىء من صلاحية للتطبيق العملي ، وهذا وامثاله لا يأتي من طريق التخصص وانما هو يأتي من طريق القدرة على استغلال النتائج في الوقت المناسب وفي النواحي الموافقة

القاهرة يوسف جنا